

٤٠ نائباً طلبوا الكلام في جلسة الموازنة

توقيف حكيم وترك السنيورة

اسرار الآلهة

اقترح مسؤول سابق على كل من يقدم تصريحاً بامواله المنقولة وغير المنقولة ان يكشف عما كان يملك وعما صار يملك.

من المسؤول ؟

يشعر بعض الوزراء انهم باتوا عاطلين عن العمل.

لماذا ؟

تتوقع اوساط سياسية ان يتغير مناخ الانتخابات النيابية المقبلة سواء نجحت مفاوضات السلام او اخفقت.

الحكومة على مداخلات النواب وتعقيب بعض الوزراء على الانتقادات المرتقبة - التتمة في الصفحة ١٦ - ثم يطرح المشروع على التصويت بنداً بنداً. وقال رئيس مجلس النواب نبيه بري رداً على سؤال عن تقديره لما سيكونه موقف المعارضة من الموازنة: "ان المقياس هو في التصويت على مشروع الموازنة وعندما نعرف ماذا تريد المعارضة وما موقفها".

ويبدو ان توزيعاً للدور حصل ضمن الكتل المعارضة وقد طلب عدد من نوابها الكلام للتحديث في موضوعات مستقلة لكنها تتصل بالسياسة المالية والموازنة عبر هجمات متوقعة على الحكومة، ولاسيما من كتلتي الرئيس رفيق الحريري والنائب وليد جنبلاط.

وقال الحريري لـ"النهار" امس انه سيشارك في الجلسة وكرر انتقاده مشروع قانون تحديد سقف الانفاق الانتخابي ووصفه بأنه "غامض وغير واضح". ونقل عنه دعوته الى قراءة المشروع جيداً لافتاً الى انه في بعض جوانبه "يسيء الى الحرية والديموقراطية في الانتخابات". ويتوقع ان يثار هذا المشروع في مداخلات النواب، وقد لاحظ رئيس الوزراء سليم الحص ان معظم الانتقادات تتعلق بالتفاصيل "ولا مانع لدينا من اي ملاحظات فمجلس الوزراء احوال المشروع على مجلس النواب وفي اماكن النواب ابداء ملاحظاتهم وتعديله بما يخدم الاهداف المرجوة منه".

رغم انشداد الانظار الى التطورات التي يشهدها الجنوب، شكل توقيف النائب حبيب حكيم امس مفاجأة للأوساط النيابية والسياسية.

وقد مثل حكيم امس الذي وافق مجلس النواب في ٧ كانون الاول الماضي على رفع الحصانة عنه، امام المحامي العام التمييزي امين ابو نصر وكذلك مثل وزير الدولة السابق للشؤون المالية فؤاد السنيورة. وبعد استماعه الى افادتهما وآخرين من اتحاد بلديات المتن في قضية محرقة برج حمود، اوقف ابو نصر النائب حكيم على ذمة التحقيق بجرم اهدار اموال عامة وتريض على تزوير مستند رسمي. اما السنيورة فترك بسند اقامة. (ص٦).

على صعيد آخر يبدأ مجلس النواب اليوم، وفي جلسة "متلفزة" لثلاثة ايام، مناقشة مشروع موازنة سنة ٢٠٠٠. وقد تجاوز عدد طالبي الكلام من النواب في الجلسة ٤٠ نائباً. وهذا الرقم مرشح لارتفاع نظراً الى الطابع المتلفز للجلسة والموسم الانتخابي الذي يشغل النواب.

وستبدأ الجلسة بتلاوة تقرير لجنة المال عن مناقشاتهما مع الوزير جورج قرم في موضوع الموازنة وتقسيم المشروع وتعديلاته وتقويم كل المشروع بارقامه عن العجز والديون والانفاق، ثم يتلى بيان وزير المال عن الموازنة وتبدأ مناقشات النواب للموازنة والسياسة المالية العامة للحكومة. وستعقد الجلسات قبل الظهر وبعده وتنتهي برد رئيس